زيادة عرض النفط لا تؤثر على مستويات الاسعار !!

عبد الجبار الحلفي
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية / مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة

لم تعد معظم مفردات النظرية الاقتصادية الخاصة بالعرض والسعر، تعمل بالنمط الذي كان سائداً في القرن العشرين، فمن المتعارف عليه اقتصادياً انه كلما ازداد عرض السلعة انخفض سعرها كقاعدة عامة. والتساؤل الذي يطرح هنا، هو ما الذي يجعل من أسعار النفط تتصاعد باستمرار في الوقت الذي تضخ فيه دول الأوبك وغيرها المزيد من النفط في الأسواق العالمية. ولعل الاجابة على هذا التساؤل لا تكتفي بتفسير واحد. فاسواق النفط تموج بتدخلات وتعاملات علنية واخرى خفية. والدول المستهلكة الرئيسة لم تعد ترفع صوتها مطالبة بخفض الأسعار ومعاقبة الدول المنتجة سياسياً او اقتصادياً ومهددة باحتلال منابع النفط، كما كانت تفعل في اواسط السبعينيات من القرن الماضي.

فشركات النفط في هذه الدول أصبحت تحقق ارباحاً اكبر من ذي قبل بفرضها ضرائب متصاعدة على استهلاك المشتقات النفطية (ضريبة الكوبون).

إذن ما الذي يجعل اسعار النفط لا تتوقف عن الارتفاع (هو برأينا انتعاش وإعادة اعتبار لبرميل النفط) بالرغم من توافر الإمدادات وتأكيد منظمة الاوبك على انها قادرة على تغطية أي عجز في الطلب.

نحن نعتقد ان هناك اسباباً عدة لانتعاش اسعار النفط يمكن ان نجملها بالاتي:

اولاً: انخفاض الانتاج والاحتياطي وازدياد الطلب في الولايات المتحدة في العام ١٩٧٣ كانت الولايات المتحدة تنتج من النفط الخام (٩,٢) مليون ب/ي وتستورد (٣,٢) مليون ب/ي، ولكن في العام ٢٠٠٢ تراجع انتاجها الى خمسة ملا يين ب/ي، واستوردت ٩,٥ مليون ب/ي. وهي تستورد أكثر من ٧٥٪ من احتياجاتها النفطية من خارج حدودها، كذلك تراجع الاحتياطي النفطي في اراضيها من (٦٠ مليار) برميل الى ٢٥ مليار برميل خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٢) وتشير التقارير الى ان هذا الاحتياطي سيتراجع الى (٥) ملايين برميل في العام (٢٠٢٠) هذه المؤشرات احدثت قلقاً متزايداً لدى الامريكيين من ان صدمة نفطية ثالثة قادمة لامحال، مما دفع بسوق المضاربات الى النشاط وطلب المزيد من التعاقدات باسعار تزيد على اسعار السوق، فضلاً عن فشل محاولات تسيير المركبات بالطاقة الكهربائية او الغازية في الولايات المتحدة نفسها. ومن هنا يبدو الهلع الامريكي من الاستهلاك المتزايد للنفط بحيث امتد هذا الخوف الى علاقاتها مع الصين، ولذلك فان احدى المشكلات بالنسبة للولايات المتحدة الان في مجال الطاقة هو الطلب المتزايد على النفط من قبل الصين، فمن المعروف ان الولايات المتحدة والصين هما اكبر المستهلكين للنفط في العالم على التوالي. وخوفاً من استمرار الضغط على نفط الشرق الاوسط والخليجي خاصة، فان الولايات المتحدة تسعى الى تعاون مشترك مع الصين لتبديد هذه المخاوف. وذلك من خلال بناء محطات للطاقة النووية بمساعدة تكنولوجيا امريكية. لكي يتوافر قدر اكبر من الامدادات النفطية للولايات المتحدة.

ثانياً: توقعات استمرار الطلب العالمي على النفط بوتيرة متصاعدة في الدول المستهلكة.

إذ تؤكد التقديرات على ان الطلب العالمي على النفط الخام سوف يستمر بصورة متتالية فبعدما كان قد بلغ (٨٢,٦) مليون ب/ي في السنة فمن المتوقع ان يصل الى اكثر من (٨٤,٨) في نهاية هذا العام ومن المحتمل جداً ان يرتفع الى (٨٦,٥) في العام ٢٠٠٦ . أي بزيادة مقدراها اربعة مليارات برميل في العام ٢٠٠٦ مقارنة بالعام ٢٠٠٤ هذه المؤشرات تدفع باتجاه المزيد من المضاربات في اسواق النفط خوفاً من نقص مفاجئ في الامدادات على الرغم من تصريحات اوبك بتغطية أي نقص في الاسواق وبلوغ الانتاج الروسي اقصى مداه وهو (٩,٤) مليون ب/ي خلال شهر حزيران الماضي.

ثالثاً: لم تعد قضية ارتفاع الأسعار (او انتعاشها على الأصح) ترتبط بقضية التأثير على نمو الاقتصاد العالمي سلباً فلم تعد تكاليف النفط المستورد بالاسعار الحالية التي ارتفعت بنسبة (٣٢٣٪) في العام ٢٠٠٥ مقارنة بأسعار ١٩٧٣، لم تعد تلك التكاليف تمثل عبئاً على موازين مدفوعات الدول الصناعية على سبيل المثال، في الولايات المتحدة ، اكبر مستهلكي النفط الخام في العالم، كانت تكاليف النفط المستورد تشكل (٨/١ ٪) من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٧٨ ، ثم هبطت تدريجياً لتصل الى (٣/١٪) في العام ٢٠٠٤, وفي فرنسا كان استيراد النفط يستحوذ على ١٣٪) من حصيلة الصادرات للعام ١٩٧٨ وفي العام ٢٠٠٤ استحوذت تكاليف استيراد النفط على (٣,٣٪) فقط من حصيلة الصادرات الفرنسية الإجمالية، وأصبح الميزان التجاري الفرنسي يحقق فائضاً بعد ما كان يحقق عجزاً في العام ١٩٧٨,

وبقي النمو في الاقتصاد يتذبذب بمعدلات نسبة بسيطة لذلك لم تعد البلدان الصناعية تصعد من اللهجة الحادة في الاعلام النفطي الذي ساد فترة منتصف السبعينيات والثمانينيات حول تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي وعلى ميزانية المستهلك فيها، بحيث باتت على قناعة ان سعر برميل النفط الخام الان يمثل القيمة الحقيقية له.

وبصورة عامة فان معدل الاقتصاد قد كان (٢,٨٪) في العام ٢٠٠٣ اصبح (٤٪) في العام ٢٠٠٤ وهو اليوم (٣,٣٪) حسب تقديرات الأمم المتحدة.

رابعاً: لقد اصبحت هناك قناعة تامة من قبل الدول المستهلكة الرئيسة للنفط ان الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للطاقة سوف يمتد لمدة طويلة خاصة ان قطاع النقل يمثل ثلاثة أرباع الطلب على النفط الخام . حيث تزداد اعداد المركبات بمختلف أنواعها سنة بعد اخرى في معظم دول العالم.

خامساً: ان أثار زيادة عرض النفط من قبل دول أوبك في سوق النفط، له تأثير محدود على انخفاض أسعار النفط، على العكس مما كان في السنوات العشر الماضية والسبب في ذلك هو عوامل غير اقتصادية تتمثل في العوامل الجيوسياسية حيث تزداد بؤر التوتر في الدول المنتجة للنفط خاصة في السعودية والعراق ونايجيريا وفنزويلا. فضلاً عن المخاوف من الزيادات المفاجئة للطلب على النفط الخام بشكل لا تتمكن معه الدول المنتجة من تغطية الطلب المذكور ، يضاف الى ذلك محاولة الولايات المتحدة بزيادة مخزوناتها الستراتيجية مع تصاعد عمليات الإرهاب في بعض الدول النفطية وهناك إرهاصات تشير الى ان دول اوبك تنتج الان بكامل قدراتها الانتاجية (٣٠) مليون ب/ي.

من هنا يبدو لنا ان بقاء النطاق السعري للاوبك (٢٢-٢٨) دولاراً للبرميل ينبغي ان يتغير الان. فالاسعار الجديدة فرضت نفسها ولن تتراجع كما ان الطلب العالمي على النفط لن يتراجع ايضاً، فاستخدامات النفط تتنوع في كل يوم وتزداد الحاجة الى المزيد منه للتقدم في مختلف مجالات الحياة.

وفي الوقت الذي تتراجع فيه احتياجات الدول الاخرى من خارج اوبك، باستثناء روسيا، فان احتياجات اوبك تزداد ويتوقع الكثير من الخبراء ان يصل سعر برميل النفط الى (٧٠) دولاراً في العامين القادمين على الرغم من ان ذلك لن يمثل السعر الحقيقي لبرميل النفط الخام.

في الهم الاقتصادي

عودة أخرى للتعاطي بلعبة التعويضات

حسام الساموك

مازال التعاطي بلعبة التعويضات يجسد حقيقة النوايا التي يضمرها من يزعم ارتباطه معنا بصلة الرحم، ولعل الانكى والامر ان تبدأ دورة جديدة من تلك اللعبة اطلقوا عليها من دون وجل، دورة التعويضات البيئية فراحوا يستنفرون الامم المتحدة واجهزتها المختلفة ليحملوها على (كسر ظهر) العراقيين بشكل خرافي آخر تحت ذريعة ان النظام المنهار قد افسد اجواء هذا البلد او ذاك، فعلى العراقيين إذن ان يدفعوا من معاناتهم وضنك عيشهم ما يشفي غليل (الاشقاء).

اخر التقارير الاخبارية، تابعت ما (انجزته) الامم المتحدة بطلب من الكويت الشقيقة، حين اقرت للأخير استيفاء مبلغ (٣٦٦) مليون دولار كآخر مطالب التعويضات عن الاضرار البيئية التي تسبب بها غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ليصل بذلك اجمالي التعويضات المدفوعة في اطار البرنامج ٥٢,٥ مليار دولار وبذلك تضع لجنة التعويضات في الامم المتحدة خاتمة اثنى عشر عاماً من العمل نظرت فيها بمليوني طلب تعويض من افراد وحكومات ومؤسسات بلغت في مجملها ٣٥٤ مليار دولار، فيما يشير التقرير الى ان المنظمة الاممية اجازت مبلغ ٣٦٦ مليون دولار كتعويضات لبعض دول الجوار كالاردن وايران والكويت والسعودية للاضرار البيئية التي تسبب بها الغزو العراقي.

ان ما يوغل في الوجع ان يتبجح الاشقاء بما يتمنونه للعراق ويعدون سعيهم بكل الوسائل لتوفير وسائل دعمه واعادة عافيته وربما اعادة اعماره في الوقت الذي لا يخفون رفضهم القاطع لمجرد اعادة النظر فيما عرف بملف الديون الذي لم يضم بين دفتيه الا مجرد هبات قدمها الاشقاء لصدام حسين لحظة اقتضاء مصالحهم دعمه، فاستغلوا الضجة التي اصطنعت للنيل من العراقيين بجريرة طغيان نظامهم السابق ليتسابقوا بالمطالبة بديون وهمية لم توثقها اية سجلات متعارف عليها.

اما لعبة التعويضات التي نسجت في حينها من قبل اطراف دولية استهدفت النيل من النظام ابان سطوته، فقد تم استغلالها ببشاعة بعد سقوطه لاستنزاف العراقيين ونهب ثرواتهم بقرارات لا تتسم هي الاخرى بأية مشروعية كون الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي لا يعدو كل منهما ان يكون سلطة تنفيذية اممية لا يمتلكان اية مشروعية في اصدار احكام قضائية هي اصلاً من صلاحيات محاكم اصولية بادارة قضاة ومراجع قانونية معتمدة مثل محكمة العدل الدولية في لاهاي، لا تصدر قراراتها الا بعد الاستماع للموقف العراقي الذي بقي بعيداً عن كل اللجان والهيئات التي اباحت لنفسها التعاطي بمشكلة التعويضات، وبالتالي فان من اهم مهمات هذه المحكمة واولويات اجراءاتها التوثق من مشروعية الطلبات التي لم تكن في غالبيتها الا ادعاءات وردود افعال استفزازية.

خبير مصرفي يكشف سر تهافت بعض المصارف العراقية الخاصة على المشاركة مع جهات اجنبية مصرفية اوغير مصرفية!!

بغداد- كريم الحمداني

كشف خبير مصرفي فضل عدم ذكر اسمه ما يشهده الوسط المصرفي من ظاهرة اندفاع بعض المصارف العراقية الخاصة نحو جهات اجنبية مصرفية وغير مصرفية عارضة عليها الشراكة ببيعها اسهم زيادة راس المال، معللة ذلك تصريحاً تارة وتلميحاً تارة اخرى بانها مضطرة بسبب عجزها عن الوصول الى الحد الذي اوجبه عليها قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، كما انها تسعى من وراء ذلك للحصول على الخبرة فراحت تتهافت مقدمة التنازلات تلو التنازلات وموقعة عقوداً غريبة تتضمن شروطاً اكثر غرابة وصلت عند بعضها حد تسليم ادارة المصرف الى الشركاء الاجانب.

واوضح الخبير المصرفي لـ (الحدث الاقتصادي) ان هذه الحالة عبر عنها احد كبار مسؤولي البنك المركزي العراقي بانها (تنازل عن السيادة) ومتجاهلة للشروط الواردة في قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل (الفقرتين ٥٥- ٥٦) بشأن موافقة اغلبية اصحاب الاسهم واستحصال موافقة البنك المركزي المسبقة، هذا فضلاً عن الطريقة التي بيعت او ستباع بها الاسهم الى اولئك الاجانب بما يتعارض مع نص المادة ٥٥/ رابعاً من قانون الشركات.

وتساءل الخبير المصرفي، هل هناك حقاً نقص في السيولة لدى تلك المصارف رافقه شعور بعدم قدرة العراقيين على توفيرها بطرح اسهم للاكتتاب وهي بدلاً من ذلك تعرض بيعها على جهات اجنبية من دون اكتتاب او ما يسمى (الاكتتاب المغلق) وهل تم الإفصاح عن الكيفية التي احتسبت بموجبها قيمة البيع ا وسعر السهم ليقتنع المساهمون بان اجحافاً لن يلحق بهم نتيجة هذه الصفقات، وما إذا بيعت الأسهم بسعر عادل لماذا يتحفظ البنك المركزي على ذلك في خطاباته الى تلك المصارف.

وأشار الى ان المصارف تسعى للحصول على الخبرة والتقنية العالية في العمل المصرفي فهل يعتبر ذلك مبرراً كافياً او مقبولاً لتقديم التنازلات الى الحد الذي يصل الى تسليم الادارات الى أولئك الأجانب وإتاحة الفرصة لهم للتحكم بمرافقتنا الاقتصادية وبكوادرنا الفنية التي أثبتت التجربة العملية بانها لا تفتقر الى الخبرة المصرفية الحقيقية، بل تفتقر مرغمة الى الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، مؤكداً اننا نشعر بالقلق على مصيرها بسبب تحكم الأجانب بالإدارات فهل هو استعمار مبطن ؟ اما الخبرة والتكنولوجيا فنستطيع شراءهما .

وطالب الخبير المصرفي البنك المركزي العراقي الذي جعل منه القانون ملاذاً آمناً ومرجعية لها الكلمة الفصل في قبول المشاركة او رفضها حتى في حالة مصادقة الهيئة العامة عليها بالاجماع، ان يقول كلمته التي من شأنها ان تصحح الخطأ "وتعدل المعوج" وتحمي المساهمين الذين اغراهم على السكوت ما سيحصلون عليه من اسهم مجانية ام يبقى على تردده ومحاولته القاء الكرة في ملعب مسجل الشركات ويخشى بمفرده تحمل مسؤولية اتخاذ القرار، مضيفاً هل يليق بنا ان تكون مؤسساتنا التي لم ندخر جهداً في اقامتها فريسة سهلة ومشاعة لكل من "هب ودب" وطبقاً جاهزاً لمن كانوا يتدربون في مصارفنا ثم يعودون في غفلة من الزمن ليصبحوا اسياداً علينا في بلادنا، الاستثمار الحقيقي هو ان يؤسس الاجنبي مصرفاً او فرعاً لمصرف وينشئ مصنعاً ويبني فندقاً لا ان يشتري مشاريع جاهزة لم يبذل جهداً في تأسيسها ..

ردا على دعم واشنطن لشركاتها

اليابان تعتزم فرض رسوم انتقامية على الصلب الأميركي

أعلنت اليابان عزمها فرض رسوم جمركية انتقامية على مستوردات الصلب الأميركي تبلغ نسبتها ١٥٪ اعتبارا من أول أيلول المقبل، وذلك ردا على الدعم الذي تدفعه واشنطن لشركاتها بموجب برنامج مناهض للإغراق.

وقال وزير التجارة الياباني شواشي ناكاغاوا إنه لا خيار أمام حكومته بسبب تلاشي فرصة قيام واشنطن بتعديل هذا البرنامج المعروف باسم "تعديل بيرد" قبل انتهاء العام المالي لها في نهاية أيلول القادم.

وأضاف أن بلاده ترى أن هناك حاجة لفرض رسوم انتقامية للضغط على واشنطن وحملها على إلغاء هذا البرنامج.

كما طالبت لجنة بوزارة المالية اليابانية بضرورة فرض رسوم جمركية انتقامية على ما تصل قيمته إلى ٥٠ مليون دولار من الصلب الأميركي وبضائع أميركية أخرى، وذلك ردا على الدعم الذي تدفعه واشنطن لشركاتها بموجب البرنامج.

وقال مسؤول في وزارة المالية اليابانية إن هذه الرسوم ستظل سارية حتى إلغاء "تعديل بيرد"، وإن حجم الرسوم والبنود التي تشملها سيخضع لمراجعة سنوية.

وينتظر أن يقر مجلس الوزراء الياباني الرسوم الجديدة قريبا، وتريد اللجنة بدء تطبيقها اعتبارا من أول أيلول القادم.

وكانت منظمة التجارة العالمية قضت بأن برنامج حماية الشركات الأميركية من الإغراق غير قانوني.

وبعد اعتراض الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وشركاء تجاريين آخرين على البرنامج الأميركي قضت منظمة التجارة العالمية بأن برنامج الدعم غير قانوني.

وفرض الاتحاد الأوروبي من قبل رسوما انتقامية قدرها ٢٨ مليار دولار على الواردات الأميركية من الورق والملابس والمنسوجات والأحذية الرياضية والآلات. كما فرضت كندا رسوما مماثلة بقيمة ١٤ مليون دولار على واردات أميركية.

شافيز ينتقد اتفاق التجارة لأميركا الوسطى

انتقد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز بشدة اتفاق التجارة الحرة لأميركا الوسطى (كافتا)، واصفا إياه بأنه مضلل ويعود بالضرر على اقتصادات دول هذه المنطقة التي تشمل كوستاريكا والدومينكان والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا.

واعتبر شافيز في كلمته الأسبوعية الأحد أن هذه الدول ذات الاقتصادات الصغيرة ارتكبت خطأ إستراتيجيا إزاء التعامل مع الولايات المتحدة ذات التاريخ الإمبريالي على حد قوله.

وكان الكونغرس الأميركي بمجلسيه قد صدق على الاتفاقيه خلال الشهر الماضي.

ويزيل الاتفاق العوائق التجارية والجمركية بين الولايات المتحدة وهذه الدول الست.

الجزائر توقع اتفاقا مع شركة روسية لمد خط غاز

وقعت شركة سوناطراك الجزائرية الحكومية للنفط والغاز اتفاقا بقيمة ١٨٥,٥ مليون دولار مع شركة "سترويترانسغاز" الروسية لمد خط أنابيب غاز بطول ٢٧٣ كلم.

وأعلن الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك في مراسم التوقيع أن الخط سيوفر إمدادات الغاز لمحطة جديدة لتوليد الكهرباء طاقتها ١٢٠٠ ميغاواط غربي العاصمة الجزائر.

ويستغرق إنجاز مد الخط ٢٠ شهرا وستكون طاقته أربعة مليارات متر مكعب سنويا.

وأشارت الجزائر العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومورد الغاز الرئيسي للأسواق الأوروبية، إلى اعتزامها مد خط أنابيب يربطها بإسبانيا نهاية عام ٢٠٠٨ بطاقة تصل ٨ مليارات متر مكعب سنويا.

من جهة أخرى أعلن وزير المالية الجزائري مراد مدلسي عن تشغيل نظام حديث للتسديد البنكي قبل نهاية العام الحالي بهدف تسريع معالجة ملفات تمويل الاستثمارات.

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨